



الحمدُ لله رب العالمين، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فإن الخلافة الإسلامية وجمع الأمة تحت سلطان واحد يحكمهم بشرعية الله على منهاج النبوة، مطلب عزيزٍ يرتوه كل مسلمٍ في هذه الحياة، وهو من أعظم مقاصد الإسلام،

وأسمى صور الوحدة والاعتصام التي أمر الله ورسوله بهما، قال الله تعالى: {وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَحْدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونَ} [ المؤمنون: 51]، وقال: {وَاعْتَصِمُوا بِبَيْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} [آل عمران: 103]، وقال صلى الله عليه وسلم: ((إن الله يرضي لكم ثلاثة ويكره لكم ثلاثة، فيرضي لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبيل الله جميعاً ولا تفرقوا...)) رواه مسلم (1715)،

وقد أجمع العلماء على وجوب تنصيب إمامٍ واحد للمسلمين، نقل الإجماع على ذلك: الماوردي في (الأحكام السلطانية ص 15)، وأبو المعالي الجوني في (غياث الأمم ص 15)، والقاضي عياض في [إكمال المعلم 6/220]، والنwoي في [شرح صحيح مسلم 12/205]، وغيرهم كثير، ونصوص الإجماع كثيرة مثبتة في مظانها لا حاجة لإطالة المقال بذكرها، كما أجمعت الأمة على أن المقصد الأسنى من الإمامة أو الخلافة هو ما توارد ذكره على ألسنة العلماء وفي كتبهم، ولخصه الماوردي رحمه الله؛ إذ قال: (الإمامية موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعُقدَّها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع).

فعلى هذا يكون مقصد الخلافة والإمامية إقامة المصالح الدينية والدنيوية، وتحقيق هذا المقصد يمكن أن يقيمه حاكم مسلم في قطر من أقطار المسلمين وليس ثمة خلافة، ولو السمع والطاعة حينئذ على من كان تحت إمرته، أو داخلاً تحت حكم ولايته، وإن لم تكن إمامته إماماً عظيماً؛ يقول العلامة الشوكاني في [السيل الجرار] (4/512): (وَأَمَّا بَعْدَ انتشار الإسلام، واتساع رقعته، وتباعد أطراقه، فمعلومٌ أَنَّه قد صار في كُلِّ قطر أو أقطار الولاية إلى إمامٍ أو سلطان، وفي القطر الآخر أو الأقطار كذلك، ولا ينفي بعضهم أمرٍ ولا نهيٍ في قطر الآخر وأقطاره التي رجعت إلى ولايته؛ فلا بأس بتعدد الأئمة والسلطانين، ويجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة له على أهل الفطر الذي ينفذ فيه أوامره ونواهيه، وكذلك صاحب القطر الآخر)، ونقل هذا الكلام وأيده العلامة صديق حسن خان في كتابه [إكليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة] (ص 125)؛ وجُلُّ أهل

العلم من شئ المذاهب قد أجازوا تعدد الأئمة إذا تعذر على إمام واحد حكم كل بلاد المسلمين لتباعدها.

ومهما يكن من خلاف في هذه المسألة، فهو غير مؤثر في مسألتنا، وإنما أجازوا هذه الحالة؛ لأنها حالة اضطرار وعجز، والعجز مسقط للأمر والنهي وإن كان وجهاً في الأصل) [مجموع الفتاوى] (20/61). فهناك فرق بين حال الاختيار والاضطرار، ومن لم يفرق بينهما، فقد جهل المعقول والمنقول، وهذا ما حصل لكثير من الناس، فظن أن الدين لن تقوم له قائمة ما لم تقم الخلافة، ولم يفرق بين السعي إلى إقامة الخلافة الحقيقة، التي أمر الشارع بها، وبين إعلان خلافة وهمية ترضي العواطف، ولا تحقق مقاصد الخلافة في الواقع، وهذه الظنون تشتبه ظن بعض الجهلة أنه لن ينشر العدل ويرفع الظلم إلا المهدى، فأوقع الطرفين في التعليق بهذين الأمرين.

والحديث عن الخلافة الإسلامية، أو (الإمامية العظمى) يطول، وقد كتب فيه كثيرون قديماً وحديثاً، ولا تفي بحقيقه مقالة أو بحث وجيز؛ لذلك سيكون الكلام هنا مقتصرًا على إعلان الخلافة بالطريقة التي تمت في حاضرنا اليوم في العراق، وذلك من ناحية الواقع التاريخي والشرعى.

### أولاً: الواقع التاريخي

باستعراض التاريخ الإسلامي يظهر جلياً كثيراً من إعلانات الخلافة الوهمية، سواءً عن طريق الدعوات المزعومة بالمهديّة، أو عن طريق فرق الخوارج الضالة؛ وهم أكثر الناس تلهفاً للخلافة، لكن بغير هدى ولا كتاباً مني، ويبدو - والعلم عند الله - أن هذه سمة لهم، أما أهل السنة والجماعة فلا يُثبتون اسم الخلافة، أو الإمامية العظمى إلا لمن ثبتت له الولاية على جمهورهم؛ بالاختيار أو التغلب، في شتى بقاع المسلمين، وأما من يُويع من أهل قطري واحد، أو تغلب عليه، فقد ثبتت ولايته عليهم، دون ولايته على من لم يبايعه أو يتغلب عليه، وهذا نشأت مسألة تعدد الأئمة التي سبق ذكرها آنفاً، وليسَ هذه المقالة مسوقةً لمناقشتها جوازاً، ومنعاً.

قال وهب بن منبه رحمه الله: (ما اجتمع الأمة على رجلٍ قطٍ من الخوارج، ولو أمكن الله الخوارج من رأيهم، فسدت الأرض... وإذا لقام أكثر من عشرة أو عشرين رجلاً ليس منهم رجلٌ إلا وهو يدعوا إلى نفسه بالخلافة) [مختصر تاريخ دمشق] (26/390).

### فمن فعالي الخوارج:

1- أن شبيباً الخارجيًّا دعى الخلافة في عهد عبد الملك، ولم ينلها، [وفيات الأعيان] (2 / 455).

2- وفي سنة 140 للهجرة، دعي بالخلافة لرأس الإباضية عبد الأعلى بن السمح المعافري، واستمر أربع سنوات، ثم قتله المنصور عام 144 هـ [تاريخ ابن خلدون] (4 / 241).

3- وفي طنجة دعي للخلافة لأمير الخوارج، وخطبواه بأمير المؤمنين، ثم قتله خالد بن حبيب الفهري. [تاريخ ابن خلدون] (6 / 145).

4- ومن هؤلاء الملك المعز إسماعيل؛ وهو من أصلٍ كردي، دعى أنه قرشى منبني أمية، وخطب لنفسه بالخلافة، وتلقب بالهادى، ثم هلك سنة 598هـ. [مختصر تاريخ دمشق] (26/390).

5- بل ربما دعا أكثر من واحد لنفسه بالخلافة في وقت واحد! وهذا ما حصل في الأندلس، حتى إنه (كان في المائة الخامسة بالأندلس وحدها ستة أنفس كلهم يتسمى بالخلافة). [الواقي بالوفيات] (5/18).

## أما دعوات المهدية، فهي أكثر من أن تُحصى، وبكفي أن أُشير هنا إلى نموذجٍ معاصرٍ لها:

فقد مرّت الأمة في هذه البلاد (بلاد الحرمين الشَّرِيفين) بشيءٍ من ذلك عندما ظهرت في أواخر القرن الرابع عشر (1385-1399) مجموعةٌ من طلاب العلم الذين تلقوا العلم على أيدي علماء كبار، كالشيخ ابن باز والألباني رحمهما الله، وكان سمعتهم السُّنة، ويظهر عليهم التفاسُر والتبيُّن، يَحتقرُ الإنسانُ عبادته مع عبادتهم، وكان فيهم شيءٌ من الغلو مع صدق وإخلاص، كان زعيّمُهم جهيمان العتيبي لا يفتُّ يُسافر إلى دول الخليج، يدعُو إلى التوحيد وإلى ملة إبراهيم عليه السلام، حتى اجتمع حوله كثيرٌ من الشباب بعيداً عن نظر العلماء، ثم جاءت الفتنة العظيمة - التي أشدها بفتحة إعلان الخلافة اليوم - ألا وهي إعلان المهدية لمحمد بن عبد الله القحطاني صهر جهيمان، و كنت قد التقى القحطاني عام 1399هـ، وجالسته، وصليت خلفه صلاة جهرية تحرق صلاتك معها؛ كان الإعلان عن هذه المهدية في غرة محرم من عام 1400هـ، حيث دخل جهيمان وجماعته المسجد الحرام لأداء صلاة الفجر، وما إن انقضت صلاة الفجر، حتى قام جهيمان وصهره أمام المصليين في المسجد الحرام؛ ليعلن للناس - عبر مكبّر صوت إمام المسجد الحرام، وكانت الصلاة تُنقل عبر المذيع - بِأَنَّ ظُهُورَ المهدى المنتظر، واعتصامه بالمسجد الحرام! قدّم جهيمان صهره بأنَّ المهدى المنتظر، ومجدد هذا الدين، ثم قام جهيمان وأتباعه بمباغة "المهدى المنتظر" أمام جموع المصليين، وطلب منهم مبايعته، فقام عددٌ منهم وبایع، وتناقل الناس الخبر، وافتتن به كثيرٌ من الشباب - كفتنة بعضهم اليوم بإعلان الخلافة -؛ فمنهم من سافر لبيانه، ومنهم من بَايَعَ وهو في مكانه، ومنهم من تردد واحتار، وكان يُقال لهم: هذه فتنَّة دهماء، يُرجع فيها إلى العلماء الربانيين الصادقين؛ فإنَّ الله تعالى لا يجمع قولهم على ضلاله، فتضليل بهم أمَّة محمد صلى الله عليه وسلم، فلما رأى كثيرٌ من الشباب آنذاك أنَّ علماء المسلمين، وكبار طلاب العلم والداعية الصادقين في كلِّ أنحاء العالم، أنكروا هذه المهدية؛ لأنَّ الأحاديث الصحيحة والحسنة في المهدى لا تتطابق على صهر جهيمان، رجع كثيرٌ منهم، وبقي بعضُهم على رأيه، حتى تمَّ القضاء على هذه الفتنة، وقتل مهديهم، وأُعدم جهيمان ورفاقه، فاستيقظوا من نومِهم، وتَبَدَّل حُلُمُهم، فما أشبهَ اليوم بالأمس!

## ثانياً: الجانب الشرعي

من المقرر لدى العلماء أنَّ من أهم الشروط التي يجب أن تتحقق في الخلافة الإسلامية على منهاج النبوة - مع اشتراط الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرى، والذكرة، والعدالة، والقرشية: شرط المشورة والتمكين.

## أما المشورة:

فهي مشورة أهل الحل والعقد والشوكة من العلماء والوجهاء، والقادة وأهل الرأي والمشورة، القادرين على عقد الأمور وحلّها، الذين يكونون الناس - من أهل الدين والدنيا - تبعاً لهم، وليس أهل الحل والعقد مجموعةً من الناس تختارهم جماعة من جماعات المسلمين، جهادية كانت أو غير جهادية، ثم يُطلقون عليهم مسمى (أهل الحل والعقد)، ثم يُقال لهم: هل تُبايعون فلاناً خليفة على المسلمين؟ فيقولون: نعم! فليس كلُّ من أطلق عليهم مسمى أهل الحل والعقد يكونون فعلاً أهل حل وعقد؛ فالأسماء لا تُغيّر من حقيقة المسميات شيئاً؛ جاء في صحيح البخاري عن عمر رضي الله عنه أنَّه قال: ((من بَايَعَ رجلاً عن غير مشورة من المسلمين، فلا يُبَايَعُ هو ولا الذي بَايَعَه؛ تغْرِيَةً أن يُقتلَ)), أي: حذراً أن يُقتلَ.

قال الحافظ ابن حجر رحمة الله في [الفتح] (12/150): (فيه إشارة إلى التحذير من المسارعة إلى مثل ذلك، حيث لا يكون هناك مثل أبي بكر؛ لما اجتمع فيه من الصفات المحمودة، من قيامه في أمر الله، ولبنِ جانبه المسلمين، وحسن خلقه، ومعرفته بالسياسة، وورعه لل تمام، ممَّ لا يوجد فيه مثل صفات، لا يؤمنُ من مبايعته عن غير مشورة الاختلافُ الذي ينشأ عن الشر).

وإماماً إنْ كانتْ إماماً صغرى على بلد، فلكلَّ بلدِ أهلُ حَلٍّ وعقد وشوكة من علمائه ورؤسائه، وهذا – كما سبق – يكون في حالات العجز والاضطرار، ولأنَّ يَحْكُمُ كُلَّ قُطْرٍ حاكِمٌ مسلُّمٌ خيرٌ من أن يُترك الناسُ فوضى لا سُرَاةَ لهم، أمَّا إنْ كانت إماماً عظيماً، وخِلافة إسلامية، فلا تتعقد إلَّا بمشورة جمهور أهل الحَلِّ والعقد في جميع أقطار المعمورة؛ قال الإمام أبو يعلى في [الأحكام السلطانية] (1/23): (لا تتعقد إلَّا بجمهور أهل الحَلِّ والعقد)، وقرر ذلك شيخُ الإسلام ابن تيمية في [منهاج السنة] (1/526) – وهو يردُّ على بعضِ أهل الكلام الذين يرون انعقاد الإمامة بالأربعة والثلاثة دون ذلك –؛ إذ قال: (ليس هذا قولَ أئمَّة أهل السنة، وإنْ كان بعضُ أهل الكلام يقولون: إنَّ إمامَة تتعقد ببيعة أربعة، كما قال بعضُهم: تتعقد ببيعة اثنين، وقال بعضُهم: تتعقد ببيعة واحد، فليستْ هذه أقوالَ أئمَّة السنة، بل إمامَة عندهم تثبت بموافقة أهل الشَّوَّكة عليها، ولا يَصِيرُ الرجلُ إماماً حتى يواافقه أهل الشَّوَّكة عليها، الذين يحصلُ بطاعتهم له مقصودُ الإمامة؛ فإنَّ المقصودَ من الإمامة إنما يحصل بالقدرة والسلطان، فإذا بُويع ببيعة حصلَتْ بها القدرةُ والسلطان، صار إماماً)، بل إنَّ الإمامَ أحمدَ رحمه اللهُ نُقلَ عنه – في إحدى رواياته – أنَّها تتعقد بالإجماع، فقال: (مَنْ وَلَى الْخِلَافَةَ، فَأَجْمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ وَرَضُوا بِهِ، وَمَنْ غَلَبَهُمْ بِالسَّيْفِ حَتَّى صَارَ خَلِيفَةً، وَسُمِّيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَدَفَعَ الصَّدَقَاتِ إِلَيْهِ جَائِزٌ، بَرَّا كَانَ أَوْ فَاجِراً)، وقال في رواية إسحاق بن منصور ، وقد سُئلَ عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ ماتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ، ماتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً)) ما معناه؟ فقال: تدرِّي ما الإمام؟ الإمامُ الذي يُجمعُ عليه المسلمين، كلُّهم يقول: هذا إمام؛ فهذا معناه) انظر: [منهاج السنة النبوية] (1/530).

وها هنا لفتةٌ مهمَّة، وهي التَّفريقيَّة بين بيعة فِقَامٍ من الناس لرَجُلٍ منهم، وبين انعقاد الإمامَة له، وجعله خليفةً على المسلمين أجمعٍ، واستحقاقه للإمامَة؛ قال شيخُ الإسلام ابن تيمية في [منهاج السنة النبوية] (1/531): (لو قُدِّرَ أَنَّ عُمرَ وطائفَةً معه بايعوه – يعني: أبا بكر – وامتنع سائرُ الصحابة عن البيعة، لم يَصِيرْ إماماً بذلك، وإنما صار إماماً بمبَايعة جمهور الصحابة، الذين هُمْ أهلُ القدرة والشوكة؛ ولهذا لم يَضُرْ تَخَلُّ سعدِ بنِ عُبَيْدَةَ؛ لأنَّ ذلك لا يَقدَّحُ في مقصودِ الولاية؛ فإنَّ المقصود حصولُ القدرة والسلطان اللَّذِين بهما تحصل مصالحُ الإمامَة، وذلك قد حصل بموافقة الجمهور على ذلك).

فمن قال: إنَّه يَصِيرُ إماماً بموافقة واحد أو اثنين أو أربعة، وليسوا هم ذوي القدرة والشوكة، فقد غلط؛ كما أنَّ مَنْ ظنَّ أنَّ تَخَلُّ الواحد أو الاثنين والعشرة يضرُّه، فقد غلط).

### وأمَّا التَّمكين:

فلا يصحُّ لأيِّ جهة أن تُعلن خلافتها على كافة المسلمين، وتُنصَّب إماماً من عندها، ثم تطلب من جميع المسلمين في كلِّ أنحاء الأرض أن تُبايعه خليفةً للمسلمين، وهي لم تتمكنَ بعدُ، ولا تستطيع أن تَحمِيَ القريب منها، فضلاً عن البعيد عنها، فهذا عبُثٌ وحماقة؛ فإنَّ إقامة الخلافة لا تكون بمجرد الإدعاء والإعلان؛ فائيُّ قيمة لإعلان ليس له حقيقةٌ في الوجود؟!

فمن تغلَّب على أحدِ أقطار المسلمين، ثم سُمِّيَ نفسه خليفةً للمسلمين، فكأنَّما زعمَ أنَّه تغلَّب على جميع أقطار المسلمين، وهذا أمرٌ مخالفٌ للحسِّ والواقع، ومن ثُمَّ مخالفٌ للشرع، بل إنَّه يدلُّ على خللٍ كبيرٍ في تصوُّرِ أحكام الإمامَة، وما يلحقُ بها.

روى البخاريُّ ومسلم في صحيحيهما من حديث أبي الرِّزَنَاد، عن الأعرج، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أنَّه سمعَ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((إِنَّمَا إِمَامُ جَنَّةَ، يُقاتَلُ مِنْ ورَائِهِ، وَيُنْتَقَى بِهِ)).

قال الحافظ النوويُّ رحمه الله: (قوله صلى الله عليه وسلم: ((إِنَّمَا إِمَامُ جَنَّةَ)), أي: كالسِّتر لآنَه يَمنعُ العدوَّ من أذى المسلمين، ويَمنعُ الناسَ بعضاً منهم من بعض، ويَحْمِي ببيضةَ الإسلام، ويَتَّقيه الناسُ، ويَخافُون سطوتَه. ومعنى ((يُقاتَلُ مِنْ ورَائِهِ)), أي: يُقاتَلُ معه الكُفَّارُ والبغاةُ والخوارج، وسائِرُ أهلِ الفسادِ والظلمِ مطلقاً)، وبمثله قال ابنُ حِجْرٍ في الفتح، وبقية شُرَاحِ الحديث.

فكيف يُبَايِعُ رجُلٌ من المسلمين إماماً عليهم وهو لا يستطيع أن يحميه؟! فلإمامامة حقوق وواجبات؛ فمَنْ كان عاجزاً عن أداء ما أوجبه الله عليه تُجاه رَعيَّته، فلا يُطَالِبُه بِأداء حَقَّهُ عليهم.

فلا يُعُدُ الرَّجُلُ خليفةً على المسلمين إلَّا إذا تَحَقَّقَ له بالفعل مَنَاطُ هذه الخلافة، من حيث القدرة والسلطان على جمهور المسلمين؛ فمَنْ لم يكن كذلك، فإنَّمَا لِيَسْتُ عُظْمَى، وأَحْسَنَ أحوالها أَنَّهَا إِمَارَةٌ عَلَى الْبُقْعَةِ الَّتِي يُسَيِّطُرُ عَلَيْهَا؛ فالعبرة بالحقائق والمعاني، لا بالأسماء والمباني.

### تَرْجُجُ دُولٍ إِسْلَامِيَّةٍ مِنْ إِعْلَانِ الْخِلَافَةِ:

إنَّ النَّاظِرُ إِلَى الْخِلَافَةِ الإِسْلَامِيَّةِ مِنْ عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، حتَّى سُقُوطِ الْخِلَافَةِ العُثْمَانِيَّةِ، يَرَى أَنَّ كُلَّ خَلِيفَةٍ مِنْهُمْ كَانَ سُلْطَانَهُ وَنَفْوَهُ عَلَى جَمْهُورِ عَرِيشِ الْمُسْلِمِينَ فِي زَمَانِهِ، أَمَّا الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَالدُّولَاتُ الْأُمُوَّيَّةُ، وَالْعَبَاسِيَّةُ، فَالْأَمْرُ فِيهَا ظَاهِرٌ، وَقَدْ تَقْلِدُهَا الْخُلَفَاءُ وَاحِدًا بَعْدَ آخَرَ، وَفِيمَا يَلِي اسْتِعْرَاضٌ لِوَاقِعٍ تَارِيْخِيٍّ قَرِيبٌ:

#### أ – الدُّولَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ:

لَمَّا ضَعَفَتِ الدُّولَةُ الْعَبَاسِيَّةُ، وَتَشَرَّذَمْ خَلْفَاؤُها، وَتَقْطَعَتِ الدُّولَةُ، وَأَصْبَحَتِ مَمَالِكُ وَإِمَارَاتٍ مُتَفَرِّقَةً، وَأَصْبَحَ الْخَلِيفَةُ مُجَرَّدَ صُورَةٍ لِيَسْ لَهُ سُلْطَانٌ، ظَهَرَتْ بِوَادِرِ الدُّولَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ؛ فِي عَامِ 618هـ تَوَلَّ أَرْطَغُرُلُ زَعَمَةً الْمُرْكَمَانَ الْمُسْلِمِينَ، وَحَكَمَ بَقْعَةً كَبِيرَةً مِنَ الْأَرْضِيِّ التُّرْكِيَّةِ، وَلَمْ يُعِلِّمْهَا خِلَافَةً، ثُمَّ تُوفَّى فِي عَامِ 687هـ، وَخَلَفَهُ أَبُوهُ عَثَمَانُ أَكْبَرُ أَوْلَادِهِ، وَيُعُدُّ أَوَّلَ مُؤَسِّسَ لِلْدُولَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَبَدَأَ يَتوَسَّعُ بِإِمَارَتِهِ، حَتَّى تَكَنَّ عَامَ 688هـ مِنْ ضَمِّ الْقَلْعَةِ السُّودَاءِ، ثُمَّ بَدَأَ بِالتَّوْسُّعِ، فَاتَّخَذَ مِنْ مِدِينَةِ يَنِي شَهْرَ – أَيِّ: الْمَدِينَةُ الْجَدِيدَةُ – قَاعِدَةً لَهُ، وَلَقَبَ نَفْسَهُ بِإِدِيشَاهِ آلِ عَثَمَانَ، وَاتَّخَذَ لِدُولَتِهِ رَايَةً (وَهِيَ نَفْسُ عَلَمِ تُرْكِيَا الْيَوْمِ)، وَلَمْ يُعِلِّمْهَا خِلَافَةً، وَاسْتَمِرَّ الْأَمْرُ حَتَّى عَهْدِ سَلِيمِ الْأَوَّلِ (918-926هـ)، الَّذِي سَعَى إِلَى تَوْحِيدِ الْأَمْصَارِ الإِسْلَامِيَّةِ الْأُخْرَى، الَّتِي لَمْ تَكُنْ تَحْتَ سِيَطَرَتِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ حَتَّى ذَلِكَ الْوَقْتِ الْخِلَافَةِ الإِسْلَامِيَّةِ، فَبَدَأَ بِالصَّفَوِيِّينَ الَّذِينَ تَحَالَّوْا مَعَ الْبَرْتَغَالِيِّينَ ضَدَّ الْمُسْلِمِينَ، فَهُزِمُوهُمْ فِي مَعرِكَةِ جَالِدِيْرَانَ عَامَ 920هـ، وَبَعْدَهَا بِأَيَّامٍ دَخَلَ السُّلْطَانُ – وَلَيْسُ الْخَلِيفَةُ – سَلِيمُ الْأَوَّلَ مِدِينَةَ تِبْرِيزِ، وَاسْتَوْلَى عَلَيْهَا، وَمَا إِنْ اَنْتَهَى مِنَ الصَّفَوِيِّينَ حَتَّى قَاتَلَ عَامَ 922هـ الْمَمَالِيكَ، وَانْتَصَرَ عَلَيْهِمْ فِي مَوْقِعَةِ مَرْجِ دَابِقِ، بَدَأَ أَنْ انْضُمَ إِلَيْهِ وَلَاَ الشَّامَ، وَبِهَذِهِ الْمَعرِكَةِ أَصْبَحَتِ الشَّامُ كُلُّهَا فِي قِبْضَتِهِ، وَغَدَتِ الْأَنْاضُولُ بِأَكْمَلِهَا تَحْتَ سُلْطَانَهُ، وَلَمْ يُعِلِّمْهَا خِلَافَةً، وَفِي عَامِ 923هـ، وَقَعَتْ مَعرِكَةُ الرِّيدَانِيَّةِ، وَهِيَ آخِرُ الْمَعَارِكِ مَعَ الْمَمَالِيكَ، وَانْتَصَرَ عَلَيْهِمُ السُّلْطَانُ سَلِيمُ الْأَوَّلَ، وَلَمْ يُعِلِّمْهَا خِلَافَةً، وَبِاِنْتِهَاءِ دُولَةِ الْمَمَالِيكِ، اَنْتَهَتْ خِلَافَةُ آخِرِ خَلِيفَةِ عَبَّاسِيِّ، الَّذِي كَانَ كَمَنْ سَبَقَهُ مِنَ الْخُلَافَاءِ فِي دُولَةِ الْمَمَالِيكِ، لَيْسَ لَهُ أَيُّ سِيَطَرَةً أَوْ سُلْطَةً، ثُمَّ دَخَلَتِ الْحِجَازُ فِي تَبعِيَّةِ الدُّولَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَعِنْدَهَا – وَقِيلَ: قَبْلَهَا – أُطْلَقَ عَلَى السُّلْطَانِ سَلِيمِ الْأَوَّلَ لَقَبُ خَلِيفَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَانْتَقَلَ الْحُكْمُ الْعُثْمَانِيُّ مِنْ دُولَةٍ إِلَى خِلَافَةٍ، وَذَلِكَ عَامَ 926هـ، أَيِّ: بَعْدَ أَكْثَرِ مِنْ 300ِ عَامٍ عَلَى بَدْءِ حُكْمِ آلِ عَثَمَانَ؛ أَفَلَا يَعْتَبِرُ الْعَجَلُونَ؟!

#### ب – الدُّولَةُ السُّعُودِيَّةُ الْأَوَّلِيَّةُ:

تَحَالَّفَ الْإِمَامُ الْمَجِدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَابِ مَعَ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدَ عَامَ 1157هـ، وَبِدَأَتِ الدُّولَةُ السُّعُودِيَّةُ الْأَوَّلِيَّةُ بِالتَّوْسُّعِ وَالْاِنْتِشَارِ، حَتَّى ضَمَّتْ إِلَيْهَا كَثِيرًا مِنْ بَلَادِ نَجْدٍ، وَفِي عَامِ 1165هـ خَضَعَتْ حَرِيْمَلَاءُ، ثُمَّ الْقَوْيِيْنَ عَامَ 1169هـ، ثُمَّ تُوفَّى الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ عَامَ 1179هـ، وَتَوَلَّ بَعْدَهُ أَبْنَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ، وَأَكْمَلَ الْمَسِيرَةَ مَعَ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَابِ، حَتَّى تُوفَّى الْإِمَامُ عَامَ 1206هـ بَعْدَ أَنْ بَسَطَتِ الدُّولَةُ السُّعُودِيَّةُ الْأَوَّلِيَّةُ فِي عَهْدِهِ سُلْطَانَهَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ بَلَادِ نَجْدٍ، وَلَمْ يُعِلِّمْهَا خِلَافَةً، مَعَ أَنَّهُ قَاتَلَ مَعَ الْإِمَامِيْنَ مُحَمَّدَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ قُرَبَةَ خَمْسِينَ عَامًا، وَقَدْ امْتَدَ نَفْوُ الدُّولَةِ السُّعُودِيَّةِ الْأَوَّلِيَّةِ بَعْدَ وَفَاتَةِ الْإِمَامِ إِلَى

معظم أنحاء الجزيرة العربية في عهد الإمام عبد الله بن سعود، الذي انتهى حكمه عام 1234هـ، وبه انتهت الدولة السعودية الأولى، ولم يُعلن أحدٌ منهم الخلافة لنفسه رغم استمرار دولتهم قرابة ثمانين عاماً.

### ج – إمارة طالبان:

استمر حكم طالبان لأفغانستان سبعة سنوات من عام 1417هـ إلى عام 1423هـ، وقد سيطرت خلال هذه المدة على كل بلاد الأفغان، ومع ذلك أطلقوا عليها (إمارة أفغانستان الإسلامية)، ولم يجعلوها خلافة، وأطلقوا على أميرها الملا عمر أمير المؤمنين، وليس خليفة المسلمين، ولم يطلب من مسلمي الهند والصين، والجزيرة العربية والمغرب العربي، ومسلمي أوروبا وأمريكا وإفريقيا: مبايعته.

### و هنا ترد أسئلة عند كثير من الشباب:

بعضهم يقول: نحن نشاهد ونسمع ونقرأ لهؤلاء وهؤلاء، وكلٌ يُدلي بدلوه، ليثبت أنَّ ما عليه هو الحقُّ والصواب، وكلٌ يستشهد بآياتٍ وأحاديثٍ، وكلٌ ينْقُلُ من أقوال العلماء المتقدمين ما يُؤيد ما ذهب إليه، ثم إنَّ من يُؤيد هذه الخلافة نجده على التغور مجاهاً مقاتلاً، ضحى بنفسه من أجل هذا الدين، ينْكأ في العدوِّ نكاً يُفرج به صدور المؤمنين، يكتب تحت حرِّ الشمس، وقرَّ البرد، وفي المقابل نجد من يُنكرها ويردُّ على أصحابها يكتب وهو قاعدٌ في بيته بعيداً عن ساحات القتال، آمن في سربه، يكتب وهو جالس على مقاعد وثيرة، ومن خلف شاشات الكمبيوتر، وتحت نعيم المكيفات؛ فكيف تُريدوننا نترك كلامَ الأول، ونأخذ بكلام الثاني؟!

وآخرون يقولون: سئلنا من كلامكم؛ فمنذ مائة عام وأنتم تُنددون حول ضرورة إعادة الخلافة الإسلامية، ولم نرَ أنكم تفعلون شيئاً لإعادتها إلَّا الكلام؛ أمَّا هؤلاء الأبطال فقد حققوا حلمَنا الكبير، وطبقواها فعلًا على الواقع بدمائهم وسلامهم؛ فهل نترك الواقع المشاهد، الذي تحدثت عنه جميع وسائل الإعلام، وأربع دولَ الكُفر، ونأخذ بكلام المثيِّطين أمثالكم؟!

### فهذه أسئلة تنضوي تحتها سُبُّهاتٌ ثلاث:

- 1- مؤيدو الخلافة طبقوها واقعاً، ومخالفوهم ليس لديهم إلَّا الكلام.
- 2- مؤيدو الخلافة من أهل التغور، ومخالفوهم من أهل الدُّثور.
- 3- الجميع يستشهد بآياتٍ وأحاديثٍ وأقوالٍ لأهل العلم المتقدمين.

### وهاكم تفنيدها:

أما: أنَّ مؤيدي الخلافة طبقوها واقعاً؛ فهذا سبق الردِّ عليه، بل المقالة كلها في ردِّ هذا الأمر، وقلنا: إنَّ العبرة بالحقائق والمعاني، لا بالأسماء والمباني؛ فإذاً أعلانُ الشيءِ ليس معناه فعله وتطبيقه، وفعله الظاهر للعيان ليس معناه صحته؛ ((صلٌ فإنك لم تصلٌ))، مع أنه سجد وركع، وخافض ورفع.

واما: أنَّ مؤيديها من أهل التغور، ومخالفوهم من أهل الدُّثور؛ فالردُّ على ذلك من وجهين:

الأول: سبق الكلام عنه في مقالة سابقة بعنوان (إشكالية الغلو في الجهاد المعاصر) عند الوقفة السابعة في الردِّ على مقوله: (إذا اختلف الناسُ، فاسألوا أهلَ التغور)، يمكن الرجوع إليها؛ فليس لأهل التغور مزيةٌ على بقية أهل الحلِّ والعقد من العلماء وغيرهم في اختيار خليفة المسلمين.

الثاني: أن الواقع خلاف ذلك؛ فجُلُّ أهل التَّغُور من المجاهدين، وكُبُرِي الجماعات والجَبَّات والتحالفات والكتائب الجهادية لم تُؤْيد إعلان الخلافة، ولم تُبايع خليفتهم؛ فانقلب الدليل عليهم.

وأمّا: أن الجميع يستشهد بآياتٍ وأحاديثٍ وأقوالٍ لأهل العلم المتقدّمين لتأييده ما ذهب إليه.

فأقول: ليست العبرة بمجرد الاستشهاد والنّقول، بل العبرة بما هي المنزّلةُ الْعِلْمِيَّةُ لهذا الذي يَسْتَشْهِدُ بِالآيات والأحاديث وأقوال العلماء؛ ولو نظرنا لمسألتنا هذه، فإنّنا لا نجد من العلماء الريانبيين الراسخين في العلم، المعروفين بصلاتهم وتقواهم وبعدهم عن مواطن الشبهات – لا نجد منهم مَنْ أَيَّدَ هذه الخلافة، بل إنَّ أشهر المنظّرين للحركات الجهادية المعاصرة ومرجعياتهم العلميَّة أَعْلَمُوا اعترافَهُمْ عليها، في حين نرى حدثاءَ الأسنان والمجاهيل – إلَّا القليل منهم – مَنْ أَيَّدَ هذه الخلافة؛ فلو استعرضت العالم الإسلاميَّ من شرقه إلى غربه، ومن شماله إلى جنوبه، لرأيتَ أنَّ كافَةً علمائه طَلَّابُ العلم ودُعاةً، بما يُشَبِّهُ الإجماعَ منهم، يُنكرون هذه الخلافة، ولا يرتضونها، ولا يرون أنَّ شروط الخلافة تحقَّقتُ فيها؛ أفلَا يكفي هذا دليلاً على بُطلانها؟!

فالعلماء الريانبيون الراسخون في العلم هُم المعيار الدقيق إذا ادَّلَهُمُ الخطوب، وكثُرت الفتن، واضطربت الأمور، واحترار الناس، وإنَّ الله تعالى لا يجمعهم على ضلاله.

وخلاصةُ الأمر: أنَّه إنْ بايع عموم المسلمين في شتَّى الأقطار واحداً منهم، فهو خليفتهم، وتلك الولاية خِلافة، وإلَّا فهي مجرَّد إمارة من الإمارات، ووليُّ أمر تلك الْبُقْعةِ مَنْ هو إلَّا حاكمٌ، أو أميرٌ عليهم.

ولهذا؛ فإنَّ الولاية التي لا تجتمع الأُمّةُ عليها، ليست ولايةً عامَّةً، ولا يجوز أن تُسمَّى خلافة وإنْ أعلنها مَنْ أعلنها، نسأل الله أن يردَّ ضالَّ المسلمين إلى الحقِّ، وأن يهدينا سُبُّلَ السَّلَامِ.

والله أعلمُ، وصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ،

الدُّرُّرُ السُّنْنِيَّةُ

المصادر: